

مجلة "Les Temps Modernes"

ودورها في توعية الرأي العام ضد الحرب في الجزائر

أ/ إيدو شعبان

أستاذ مساعد "أ"

المركز الجامعي نور البشير - البيض - الجزائر

كان الإعلام ولا يزال أداة فعالة في صناعة الرأي العام حول القضايا المحلية والدولية التي تهم الشعوب في حياتها ومصيرها. ولقد استوعبت الثورة التحريرية منذ بدايتها أهمية الإعلام المحلي والأجنبي في التعريف بقضية الشعب الجزائري وجعل الرأي العام يتفاعل إيجابيا معها. وهنا نخص بالكر الإعلام المكتوب الذي كان أكثر انتشارا وتأثيرا في ذلك الوقت. ومن بين المنابر الإعلامية الأجنبية المكتوبة التي ساهمت في إطلاع الرأي العام الفرنسي والدولي عن ثورة الشعب الجزائري وتوعيته برغبة هذا الشعب في التحرر من الاستعمار نذكر مجلة "Les Temps Modernes".

تعد مجلة (الأزمة الحديثة - Les Temps Modernes)، وهي مجلة شهرية، واحدة من المجلات الفرنسية واسعة الانتشار في فرنسا وأوروبا إلى جانب مجلة (إسبري - Esprit) و(فرانس أوبسرفاتور - France Observateur). تأسست في أكتوبر 1945 من طرف (جان بول سارتر - Jean-Paul Sartre) و(سيمون دي بوفوار - Simone De Beauvoir)، وكانت تصدر عن دار النشر (غاليمار - Gallimard) من أكتوبر 1945 إلى ديسمبر 1948، وعن دار (جوليار - Julliard) من جانفي 1949 إلى سبتمبر 1965، وعن دار (بريس دجوردوي - Presses d'aujourd'hui) من أكتوبر 1965 إلى مارس 1985، ومرة أخرى عن دار (غاليمار - Gallimard) ابتداء من أبريل 1985. ضمت هيئة تحرير المجلة فلاسفة وأدباء وكتاب من الطراز الكبير من أمثال: (جان بول سارتر - Jean-Paul Sartre)، (سيمون دي بوفوار - Simone De Beauvoir)، (موريس مارلو بونتي - Maurice Merleau-Ponty)، (ميشال ليريس - Michel Leiris)، (ألبار أوليقيي - Albert Olivier)، (جان بولهان - Jean Paulhan)، (فرانسيس جانسون - Francis Jeanson) وغيرهم. وكانت منبرا إعلاميا مؤثرا خلال فترة الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الشرقي الشيوعية بزعامة الاتحاد السوفيتي. أما المواضيع الرئيسية التي تناولتها المجلة، فتتنوعت بين السياسية، الفكرية، الاجتماعية والفلسفية، خاصة الدفاع عن الشيوعية والرد على منتقديها ومناهضة الاستعمار والإمبريالية.¹

أما فيما يتعلق بعلاقة المجلة بالثورة التحريرية، فنجد أنها ساهمت مساهمة فعلية وفعالة في تنوير الرأي العام الفرنسي والأوروبي والعالمي بحقيقة الوضع في الجزائر من خلال الافتتاحيات، المقالات والتحقيقات الميدانية، بين 1955 و1962 والرد على ادعاءات الحكومة الفرنسية التي تصر على الاستمرار في اعتبار الجزائر ثلاث مقاطعات فرنسية وتسمية الثوار الجزائريين بالخارجين عن القانون ووصف عمليات القمع الجماعي للشعب الجزائري بعمليات "حفظ الأمن". وبسبب هذه المواقف تم مصادرتها 04 مرات في الجزائر ومرة واحدة في فرنسا.²

ففي عدد أكتوبر 1955، نشرت المجلة افتتاحية بعنوان: «رفض الطاعة - *Refus d'obéissance*»، انتقدت فيها سياسة الحكومة الفرنسية في شمال إفريقيا عامة والجزائر خاصة والقائمة على القمع ورفض الحوار وعدم الاعتراف بحق شعوب المنطقة في تقرير مصيرها، ونصحت الحكومة بالإسراع في التفاوض والاعتراف بالاستقلال الذاتي للجزائر والمغرب ما دام الأمر ممكناً وإلا فإن الجزائريين والمغاربة سيسلكون الطريق الوحيد الذي بقي أمامهم وهو طريق المقاومة. "...مما يؤدي إلى إخلاء الدواوير من معظم سكانها والتحاقهم بالمجاهدين الذين تزداد رقعتهم اتساعاً. وكعادتها تلجأ الحكومة، لمواجهة ذلك، إلى استخدام المفردات التي يفضل كل الاستعماريون في العالم استخدامها لوصف الذين يرفضون الرضوخ لهيمنتهم: «متمردون»، «خارجون عن القانون»، «إرهابيون»، وحينذاك يصبح الحوار أمراً مستحيلاً.³ كما تناولت الافتتاحية حدثان مهمان في مسار الثورة التحريرية وهما: هجومات الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955، وإدراج ملف الجزائر للدراسة من طرف منظمة الأمم المتحدة لأول مرة في 22 سبتمبر 1955.⁴ بالنسبة للحدث الأول، ترد الافتتاحية على الذين يعتبرون الهجومات جرائم فضيحة وغير عادلة ارتكبتها جبهة التحرير الوطني في حق المدنيين الأبرياء، بأن ذلك لم يحدث صدفة، وانفجارها في الشمال القسنطيني له دلالة، لأن المنطقة شهدت مقتل أكثر من 45 ألف شخص في 1945، واليوم فإن قراها تتعرض للتمشيط، ومقابل كل فرنسي قُتل يتم قتل مئة أو ألف من "السلالة الوضيعة". وتضيف أنه عندما يُحكم على شعب بالبؤس، واليأس، وعندما تُغلق أمامه جميع الأبواب والاستمرار في استغلاله ورفض مجرد الحوار معه، بحجة أنه أعطي كل شيء، فلا غرابة أن يتكلم الغضب.⁵ أما الحدث الثاني فإن فرنسا قامت بمعارضة خطوة طرح الملف الجزائري في الجمعية العامة للأمم المتحدة معتمدة في ذلك على حلفاءها التقليديين، إذ ظلت متمسكة بمبدأ "الجزائر فرنسية" وتصر على أن ما يحدث في الجزائر هو شأن داخلي فرنسي، وهو ما فتىء (هارفي ألفان - Hervé Alphand)، ممثل فرنسا الدائم في الأمم المتحدة يحاجج به وفود العالم على منبر المنظمة للدفاع عن سيادة فرنسا في الجزائر.⁶ لكن الافتتاحية رأت أن تمسك فرنسا بإظهار الجزائر على أنها ثلاث مقاطعات فرنسية، وأنها لا تقل في كونها فرنسية عن منطقة (إيل دو فرانس - Ile-de-

France) أو (لوفيرن - l'Auvergne)، هو مجرد ادعاء وخرافة يكذبها القانون الأساسي الذي وضع للجزائر منذ 1947، فما معنى وجود حكومة عامة في الجزائر، ومدارس للأوروبيين وأخرى للجزائريين، والبلديات المختلطة، حتى النصوص القانونية عليها مآخذ كثيرة لأنها لا تجعل من الجزائريين مواطنين كاملي الحقوق. والحقيقة أن الوضع في الجزائر قائم فعلا على هيمنة الإدارة أو الجيش الذي يمارس تلفيق التهم لتبرير الاعتقالات العشوائية والقمع الجماعي والتعذيب واللجوء إلى تزوير الانتخابات وحضر الأحزاب والجرائد الديمقراطية والتمييز العنصري، والنتيجة أن أولئك الذين يسمون "متمردين"، "إرهابيين" و"خارجين عن القانون"، أصبحوا اليوم جنود مقاومة يدعمهم ويحميهم الشعب بأكمله. ومع ذلك نجد من يتساءل باستغراب عما يريده الجزائريون بعد أن أصبحوا مواطنين فرنسيين.⁷

في شهر نوفمبر 1955 زادت المجلة من حدة الخطاب المناهض للسياسة الاستعمارية للحكومة في الجزائر، حيث نشرت افتتاحية بعنوان: «الجزائر ليست فرنسا - *L'Algérie n'est pas la France*»⁸ ومقالين: الأول بعنوان: «استعمار وعنصرية في الجزائر - *colonialisme et racisme en Algérie*»⁹ والثاني بعنوان: «من الاندماج إلى الإدماج: خدعة سياسية - *De l'Assimilation à l'intégration: une mystification politique*»¹⁰ حملت الافتتاحية، وهي بقلم (جان كوهن - Jean Cohen) و(محمد شريف ساحلي)، مضمون جد قوي ومستفز للحكومة وللمستوطنين، حيث جاء فيها: "إذا كانت «الجزائر هي فرنسا»، فيجب على 120 نائبا مسلما أن يدخلوا في الجمعية الوطنية، نظام الأجور، والضمان الاجتماعي، يجب توحيدهما، كل تمييز يجب أن يزول. وإذا لم تكن الجزائر هي فرنسا، فيجب إزالة الحكومة العامة، الدخول في حوار مع الوطنيين، والاعتراف للشعب الجزائري بسلطة إدارة شؤونهم بنفسه.¹¹ وتضيف المجلة بأن كلا الخيارين غير مرغوب فيهما بالنسبة للحكومة. وللإفلات من تبعات أي منهما، ابتدع وزير الداخلية آنذاك (موريس بورجيس مونوري - Maurice Bourguès-Maunoury) كلمة «الاندماج - *l'intégration*» لوصف الوضع الذي يراد أن يعيش فيه الجزائريون ضمن القوانين الفرنسية، لكنه اعترف بأنه غير قادر على تحديد معناها، لتتقترح المجلة: "إذا لنعرف الكلمة بدلا عنه: الاندماج يركز على فرض جميع واجبات الفرنسيين على الجزائريين والرفض بعناية الاعتراف بحقوقهم.¹² والحال كذلك، فإن الاندماج يصبح كلمة فارغة وكذبة لا يصدقها إلا مبتدعوها. وعليه فإن الاستمرار في إخفاء الواقع المأسوي للجزائريين، وتجاهل مطالبهم، وقمع المتصدرين لها، والادعاء بأنهم نالوا كل حقوقهم، إنما هو عنف لا يمكن الرد عليه إلا بعنف مماثل، لذلك حمل الجزائريون السلاح. ومن السهل هنا أن تدخل الدروس الأخلاقية ساحة الأحداث وتسمح الحكومة لنفسها أن تصف تمرد الجزائريين بالتطرف الذي من شأنه أن يقوض التوافق

الحاصل بين الفرنسيين والجزائريين. وتتساءل المجلة بتهكم وسخرية: "من يسخرون؟ وما التوافق الذي جاء التمرد لخلخلته في الجزائر؟ وما الإصلاحات التي يريد منعها؟ وما هذا الحب المفاجئ الذي جاء لقطعه؟" وتحيب بنية دحض هذه الأكاذيب: "الصحيح هو أن التمرد كسر حلقة الاستعمار، وأسقط ستائر الخداع والصمت، وأجبر بلد غير واع، وحكومة متواطئة، على مواجهة الجرائم المتهمة بارتكابها. ومن دون هذا العنف ما كان للجمعية الوطنية الفرنسية أن تخصص نصف الاهتمام بالجزائر الذي كانت تخصصه لصناع المشروبات الكحولية".¹³ وتختتم الافتتاحية كلامها بتوجيه نصيحة للحكومة الفرنسية بالبحث عن الحلول الممكنة للمشاكل الجزائري، وتؤكد أن استقلال الجزائر سيتحقق، مثلما تحقق لفيتنام وتونس وجاري تحقيقه في المغرب.¹⁴

أما المقال الأول، فهو بقلم (جان كوهن - Jean Cohen) وحاول فيه أن يشرح التراكبات التي دفعت الجزائريين إلى حمل السلاح في وجه فرنسا، ويرجعها في الأساس إلى الصورة التي صنعها الاستعمار للشخص العربي، وهذه الصورة هي التي تحكمت في تحديد طبيعة العلاقة الاقتصادية والاجتماعية بين المستوطن والأهلي، ويرى بأنها قائمة على قاعدتين: الاستغلال والعنصرية. ففي الجانب الاقتصادي يؤكد الكاتب أن الكتلة العمالية للأهالي الجزائريين، كانت تعمل في ظروف جد صعبة ومحرومة من جميع حقوقها، فلم يسمح لها بالانتظام في جمعيات تدافع عن حقوقها، وحرمت من المنح العائلية، والمساكن العمالية والمطاعم، أما الأجور فكانت تكفي فقط للبقاء على قيد الحياة، واسترجاع القوة من أجل مواصلة العمل. وحتى في مجال العمل يسدي المستوطن العنصري نصائح في كيفية التعامل مع العربي: "لا تسند له المهام الصعبة. لا يملك لا الذوق ولا الموهبة، سينجز لك «عمل عربي». ومع ذلك وجب توظيفه في الأعمال الشاقة، مقابل أجر قليل، وليس عليك أن تخجل من ذلك، مادام أن لا احتياجات له".¹⁵ أما من الناحية الاجتماعية، فإن الصورة التي يرسمها المستوطن العنصري للعربي فهي: "من هو العربي؟ هل هو المنحدر من أولئك الغزاة في القرون الوسطى؟ ويجب، لا بل العربي كائن غريب، يرتدي «جلابة»¹⁶ مخرقة، شاشا قدرا على رأسه، زوجه ملفوفة برداء أبيض، وأبناء يمشون بأقدام حافية. كل هذه الملامح الجسدية والخلقية تشهد على جوهر العربي. ولا يعرف الكتابة والقراءة، ويتحدث لغة هجينة، فيها خليط من العربية والفرنسية والاسبانية، ويؤمن بمحمد (ﷺ)، ينام على الأرض، يأكل الكسكسي ولا يغتسل قط. وهو وسخ، كذاب، كسول، سارق وعنيف. لا تدخل معه في عراك، لأنه يلعب بالسكين بطريقة لا يمكن لأحد فعلها".¹⁷ وفي آخر المقال يؤكد أن المستوطن لم يقيم مع المستعمر سوى علاقة استعمارية. (...)، ولهذا السبب فإن أي علاقة من نوع آخر لا يمكن تصورها. عندما يسمع [المستوطن] إلى الحديث عن مطالب الأهلي، بالمساواة والحقوق أو الانتخابات الحرة، يظن بأنه يراد موته أو رحيله، «الحقيقية أو التابوت»

فيغتاظ ويسخط: "لماذا يراد طردنا ؟ نحن الذين صنعنا هذا البلد."، حاولوا أن تشرحوا له [يقصد الجزائري] بأنه يستحيل التفكير لحظة واحدة بإمكانية طرده، [يقصد المستوطن] فكأنما يصطدم بجدار. " إنه مستوطن وسيضل، فإذا رفض أن يكون كذلك فليرحل. على كل حال، إنه يعرف ذلك، ولكن لا يقر به، وأنه بسبب الاضطهاد الاستعماري، لا يمكن تصور أن الأهالي يتمنون شيئا آخر غير رحيل المضطهد.¹⁸

أما المقال الثاني بقلم (محمد شريف سهلي)، حاول أن يثبت فيه أن سياسة الإدماج والاندماج التي تتشدد بها فرنسا في كل المناسبات، إنما هي خدعة سياسية، وأوضح أن الهدف الأساسي لفرنسا في الجزائر كان، ولمدة طويلة، الاستيطان الأوروبي. هذا الهدف، من حيث المبدأ والآثار المترتبة عليه، موجه ضد الشعب الجزائري.¹⁹ ويؤكد أن النصوص والوقائع لا توحى، بأي حال من الأحوال، أن فكرة اندماج المسلمين الجزائريين كانت واردة لدى المسؤولين الفرنسيين،²⁰ وأن الاندماج لم يشمل سوى الأقلية الإسرائيلية والأجنبية التي تم احتوائها في الجالية الفرنسية.²¹ ويستدل على ذلك بسلسلة القوانين الإدارية والاقتصادية والاجتماعية التي أصدرتها الحكومات الفرنسية المتعاقبة، سواء في فترة الحكم العسكري أو فترة الحكم المدني، بدء بقانون «سناتوس كونسولت - Senatus consult»²² و«مرسوم كريميو - décret Cremieux»²³، مروراً بالمراسيم والقوانين ذات الطابع الاقتصادي التي تضيفي الصفة القانونية لعملية نقل الممتلكات والأراضي من الجزائريين إلى المستوطنين انتهاءً بالقوانين والمراسيم في الاجتماعية التي تجعل من الجزائريين رعايا من الدرجة الثانية والثالثة وتقيّد حريتهم. كل هذه الإجراءات وغيرها لا يمكن أن تصب في سياسة اندماج جادة وصادقة. ويخلص إلى أن سياسة الاندماج والإدماج لا يتوقع منها سوى الفشل لأنها مبدئياً مرفوضة من المستوطنين الذين لا يريدون أن يوضعوا في نفس المرتبة مع الجزائريين، ولا الجزائريون يقبلونها لأنها تسلبهم من انتمائهم الحضاري.²⁴

في عدد مارس أفريل 1956 نشرت المجلة افتتاحية بعنوان «سلطات خاصة - Pouvoirs spéciaux»²⁵ انتقدت وبشدة تصويت البرلمان الفرنسي، ذي الأغلبية اليسارية على منح الحكومة الفرنسية التي يقودها (غي مولي - Guy Mollet) سلطات خاصة في التعامل مع المشكل الجزائري، ورأت بأن هذه السلطات "ليس لها معنى إلا من أجل مواصلة الحرب" ما من شأنه أن يعقد الأوضاع أكثر في الجزائر.²⁶

وفي هذا العدد أيضا ظهر المقال الأول حول الأوضاع في الجزائر لمؤسس مجلة (Les Temps Modernes) الفيلسوف والأديب (جان بول سارت - Jean-Paul Sartre)²⁷ بعنوان «الاستعمار هو نظام - Le colonialisme est un système»، وهو إعادة لمضمون المداخلة

التي ألقاها بمناسبة انعقاد لقاء من أجل السلام في الجزائر بقاعة «فغرام» Wagram بباريس في 27 جانفي 1956.²⁸ وفي المقال فكك الآليات السياسية والاقتصادية للنظام الاستعماري، وناد بمحاربه، و التعجيل برحيله، والاعتراف بالجزائر كدولة، والدخول في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني، والاعتراف بها ممثلا شرعيا ووحيداً للشعب الجزائري، وإنشاء علاقات جديدة بين فرنسا حرة وجزائر متحررة.

استهل (سارتر) مقالته بالتحذير من تخدع الاستعمار الجديد الذي يحرص على تقديم صورة تضليلية لأحداث الجزائر بإظهارها على أنها مشكل اجتماعي واقتصادي، وليس مشكل استعماري، فيقول: "أريد أن أحذركم مما يمكن أن نسميه (الاستعمار الجديد). يعتقد الاستعماريون الجدد، بأنه يوجد مستوطنون طيبون، ومستوطنون سيئون. وبسبب هؤلاء السيئين ساءت حالة المستعمرات. الخدعة تتمثل فيما يلي: يتم التجول بك في الجزائر، ويمكنك وبلطف من مشاهدة بؤس الشعب، وهو بؤس فضيع، ويحكون لك عن الإهانات التي يتعرض لها المسلمون من المستوطنين السيئين. ثم عندما تصبح جد ناغم يضيفون: «هذا هو السبب الذي جعل صفوة الجزائريين يحملون السلاح: لم يعودوا يتحملون». وإذا تم التصرف بشكل جيد يعودون وهم مقتنعون:

¹ أن المشكل الجزائري هو أولا مشكل اقتصادي. والأمر هو أنه بإصلاحات وجيهة، يتم توفير الخبز لتسعة ملايين شخص.

² ثم إنه مشكل اجتماعي: يجب مضاعفة الأطباء والمدارس.

³ هو أخيرا نفسيا: (...) فالمعاملة السيئة، والتغذية السيئة والأمية، ولدت لدى الجزائري عقدة الدونية تجاه أسياده. وبالعامل على هذه العناصر الثلاثة نستطيع تهدئة فإذا أكل و كان لديه عملا وإذا تعلم القراءة، لا يشعر بالعار لكونه إنسانا دونيا وبذلك تعود الأخوة القديمة الفرنسية الجزائرية.²⁹ وفي آخر المقال يؤكد «سارتر» أن كل هذه الخدع قد تجاوزها الزمن، ولن تجدي نفعا، بل تبين أن الاستعمار في حالة احتضار "إن الاستعمار في حالة تدمير ذاتي، لكنه لا يزال يلوث الجو: إنه عارنا، إنه يسخر من قوانيننا أو يسفهاها؛ إنه يعدنا بعنصريته (...) دورنا هو مساعدته على الموت (...) الشيء الوحيد الذي يمكن ويجب فعله - وهذا هو الأساس - هو المحاربة إلى جانب الشعب الجزائري لتخليص الجزائريين والفرنسيين، في نفس الوقت، من الطغيان الاستعماري ومن شروره، ويجب مساعدته على الانتحار.³⁰

وفي عدد شهر جوان 1956 نشرت المجلة افتتاحية بعنوان «"متقفون ساقطون" يخاطبونكم — Des "intellectuels dépravés" vous parlent»³¹ وهي تتمه لما جاء في افتتاحية عدد

مارس-أفريل وتسخر من اصرار حكومة (غي مولي - Guy Mollet) على اعتبار الجزائر فرنسية وأنها تشكل ثلاث مقاطعات فرنسية وأن مهمة حكومته، التي تحض بسلطات خاصة، هو إحلال السلم في الجزائر، ومعنى ذلك هو استبعاد كل محادثات مع الجزائريين على الطريقة التونسية أو المغربية. وحجة الحكومة في ذلك هو أن الجزائر ليست كتونس ولا المغرب وإنما "للجزائر ميزة خاصة، فريدة من نوعها في العالم"، وترد المجلة على هذه الإدعاءات فتقول: "بيد أنه منذ سنوات خلت، ولمواجهة المطالب التونسية والمغربية، تم تقديم نفس المبررات التي يتم طرحها اليوم بالنسبة للجزائر: في المغرب وتونس، وللمحافظة على التواجد الفرنسي فيها، تم سجن (بورقية) والسلطان في المنفى [يقصد السلطان المغربي محمد الخامس] وهؤلاء لم يكونوا مفاوضون «مقبولون» مثلما هم «المتوردون» الجزائريون الآن. منذ ذلك الوقت فإن الأوضاع تغيرت بالنسبة للبلدين. لكن لا يُراد لها أن تتغير بالنسبة للجزائر".³² ولهذا السبب لا يجب الاكتراث لحملات التخويف الآخذة في التطور. فهذه الحكومة تلاحق وتسجن الذين يحاربون هذه السياسة، والصحافة التي تجد في الحرب فرصة لوضع «أخبار الدم على الصفحة الأولى» وتنادي بقمع المعارضين وتسمي الضحايا، و"نحن عازمون على التظاهر مهما تطلب ذلك من وقت ضد هذه السقطات الفكرية"³³

وفي عدد ماي 1957 كتب «سارتر» مقالا بعنوان «إنكم رائعون - *Vous êtes formidables*»، غير أن العنوان الأصلي للمقال هو «مؤسسة الإحباط - *Entreprise de démoralisation*» يحكي فيه بعض الجنود الفرنسيين العاملين في الجزائر ويشي على شجاعتهم لإدلائهم بشهاداتهم حول ما يحدث من انتهاكات لحقوق الإنسان وتجاوزات المؤسسة العسكرية الفرنسية في تعاملها مع الجزائريين، وكان من المفروض أن يصدر المقال في جريدة (لوموند - Le Monde)، لكن الجريدة رفضت نشره لأنها رأت بأنه عنيف جدا. لذلك قرر نشره في مجلته (Les Temps Modernes). إضافة إلى التعذيب، فضحوا أيضا الأشكال الأخرى للعنف الممارس في الجزائر. يقول في ذلك: "لقد نشر للتو مصنف يضم شهادات ووثائق حول طرقنا في إعادة السلام: مجندون تم إعادة استدعاءهم يشهدون. هل قرأتموه؟ هؤلاء الذين أعيد استدعاءهم، هم مسيحيون، مرشدون ورجال حركيون. إنهم يخالفون السياسة العامة للحكومة، لكن لا يبوحدون بكلمة واحدة. ومع ذلك كانت لديهم الإرادة لكشف هذه الغنغرينا [La gangrène] - حتى لا تنتشر في الجيش بأكمله: الممارسة المنظمة للعنف المطلق: سرقة، اغتصاب، الانتقام الذي ينفذ على السكان المدنيين، الإعدام بدون محاكمة، اللجوء إلى التعذيب للحصول على اعترافات أو معلومات، لا يخفون شيئا، يفضحون كل جرائم الحرب المرتكبة تحت أنظارهم. وهذه الروايات المضبوطة، الذكية، والقلقة بإعادة الحق للجميع، حتى للمدنيين، تشكل ملفا يحتوي على أدلة دامغة".³⁴

وفي عدد سبتمبر 1957 نشرت المجلة شهادة لأحد الجنود الذين خدموا في الجزائر، ويدعى (جاك بيشو _ Jacques Pucheu)³⁵ بعنوان «عام في الأوراس - *Un an dans les Aurès*»، يكشف فيها عن التجربة التي عاشها في منطقة الأوراس. وبعد انتهاء فترة الخدمة العسكرية وعودته إلى فرنسا، قرر أن يدلي بشهادته حول الممارسات المخزية للجيش الفرنسي في منطقة لأوراس، ويروي مشاهد التعذيب حتى الموت، والتي كان شاهد عيان فيها، وأخرى سمعها من رفاقه. ومن بين المشاهد التي عايشها، العملية التي قام بها الجيش في إحدى المشاتي ببولرمان، بمنطقة خنشلة، حيث تم تجميع كل سكانها وسط الصراخ والضرب بالعكازات والركلات، ورغم أن معظم السكان تم الإفراج عنهم، إلا أن الباقون، لن يعودوا أبدا لأن بعضهم سيموتون أثناء المساءلة، والآخرين يقومون بأعمال السخرة في الغابة. هذا ما سمعه من الرقيب (X). وفي المنطقة المسماة (العوطية - El-Outaya) بالأوراس يروي أنهم مروا على مخيم للبدو، فقام القبطان بحرق الخيم والمؤونة، وأمر بإطلاق النار على الرجال، وبرر تنفيذ ذلك، أن المنطقة أصبحت منذ يوم أمس منطقة محرمة، وأن هؤلاء البدو ما هم سوى مومنين للمجاهدين، في حين أنهم لم يكونوا يحملون من المؤن إلا ما هو ضروري. ويختتم روايته عن هذه الحادثة المأساوية بقوله: «عندما أعيد التفكير في هذه العملية، أرى دائما حالة العوز للنساء والأطفال الذين تم تركهم هناك بلا ماء، أمام رماد الخيم والجثث ذات الرؤوس المهشمة».³⁶ وفي آخر الشهادة ذكر بأنه حرص على رواية تجربته سنة كاملة في الجزائر، ليبين أن التعذيب والابتزاز، والإعدام بلا محاكمة، لم تكن أعمالا استثنائية ولا مجرد تجاوزات. فالتعذيب كان يستخدم تقريبا كل يوم كوسيلة عادية وضرورية للحصول على المعلومات؛ والإعدامات بدون محاكمة والتي كانت تنفذ في القرى القريبة من مكان الاشتباكات، تستجيب لقانون غير مكتوب، لكن مألوف وآلي.³⁷

وفي عدد مارس 1958، نشرت افتتاحية بعنوان «كلنا قتلة - *Nous sommes tous des assassins*»³⁸، وتناولت ما عرف بقضية «إفتون - Yveton». ففي نوفمبر 1956، وضع (فرناند إفتون - Fernand Yveton)³⁹ قبلة في محطة الكهرباء الرئيسية بالحامة. وجاء في الافتتاحية أن الحادثة عملية تخريبية وليست عملا إرهابيا، لأن القبلة ذات النظام الميكانيكي، وبشهادة مختصين في المتفجرات، تم ضبطها بعناية، بحيث لا تنفجر إلا بعد مغادرة العمال. ومع ذلك صدر حكم الإعدام في حق «إفتون - Yveton»، على أساس أن العملية إرهابية وليست تخريبية، ونفذ حكم الإعدام بالمقصلة، بعد أن باءت كل محاولات الاستفادة من العفو الرئاسي بالفشل. وكان الرجل قد صرح أنه لم يكن يريد الموت لأي شخص، ولكن أرادوا له الموت، فكان لهم ما أرادوا. وبعد ذلك جاء دور المتورطين في العملية، وهم الزوج (جيلالي وجاكين قروج)⁴⁰ وحكم عليهما بالإعدام أيضا، لكن استفادا من العفو بعد الحملة المركزة في فرنسا ضد إعدامهما.⁴¹ استندت الحملة الموجهة لإنقاذ الزوج (قروج) من الإعدام، على أحداث ساقية سيدي يوسف،

عندما قامت الطائرات الحربية الفرنسية في 8 فيفري 1958، بقنبلة قرية (ساقية سيدي يوسف) التونسية الحدودية مع الجزائر لملاحقة المجاهدين الجزائريين⁴²، وأدت إلى تدمير القرية ومقتل المئات من سكانها. وفي هذا السياق ورد في الافتتاحية: "منذ محاكمة (قروج)، وقع حادث الساقية [يقصد ساقية سيدي يوسف] كان هناك قنابل في الساقية مثلما كان في محطة الحامة. لكنها لم تكن موقوتة. وتوقيت العملية تم اختياره بدقة: وكان يوم سوق. (يفتون - Yveton) لم يكن له هدف سوى إغراق المدينة في الظلام، لكن هدف طائرتنا، هو إغراق قرية في الموت."⁴³ وعلى أساس المقارنة بين تبعات الحداث، حادثة ساقية سيدي يوسف وحادثة محطة الكهرباء المركزية للحامة، تساءلت المجلة ما إذا كان من مصلحة الحكومة إعدام الزوج (قروج)، أم التخلي عن الأحكام المتزمتة، خاصة وأن صورتها اسودت في الخارج، حتى أن الصحافة الدولية أصبحت تتساءل بجديّة عما إذا كان الفرنسيون قد أصبحوا كلابا مصابة بداء الكلب. لأنه من غير المعقول تنفيذ حكم الإعدام على رجل، لم يكن له من دور سوى الإشراف على اتصالات سياسية بين المجموعات الشيوعية وجبهة التحرير الوطني، وامرأة شاركت في تدير عملية تخريب وأخذت كل الاحتياطات الضرورية لأن لا تؤدي العملية إلى سقوط قتلى وجرحى. ويخلص في الأخير إلى أن إعدام الزوج (قروج)، إذا تم، لن يغير من الأمر شيئا، وإنما يتحول إلى مجرد جريمة إضافية.⁴⁴

وفي عدد سبتمبر 1959، نشرت المجلة رسالة من إضاء المحامين (جاك فرجيس Jacques vergès و(ميشال زفريان - Michel Zavrian) تحت عنوان «الكراس الأخضر» للمفقودين في الجزائر - *Le «cahier vert» des disparitions en Algérie*)، موجهة إلى رئيس الصليب الأحمر الدولي.⁴⁵ تضمنت قائمة أولية لـ 150 حالة اختفاء في الجزائر العاصمة. ففي 10 أوت 1959، استقبل المحاميان في أحد الفنادق، العديد من النساء الجزائريات جئن للتبليغ عن اختفاء ابن أو أب أو زوج. ووصل عدد النسوة إلى أكثر من مئة امرأة، وطيلة ساعات من العمل دون توقف، تم تسجيل شكاوهم. وفي يوم 14 أوت 1959 مساء، تم ترحيل المحامي (جاك فرجيس) من الجزائر بأمر من السلطات العسكرية، بتهمة المساس بالنظام العام، مع أنه كان يحمل رخصة إقامة بطريقة قانونية. وبقي صديقه المحامي (ميشال زفريان) لوحده بمواصل تسجيل الشكاوي إلى حين مغادرته.⁴⁶ وأوضحت الرسالة القلق الكبير لدى أسر المفقودين عن مصير أبنائهم وآبائهم وأزواجهم، ولا يعرفون لمن يلتجئون للحصول على معلومات عن مكان تواجدهم لتبديد مخاوفهم. في حين أن الأمر لو كان في بلد آخر، فإنه بإمكان العدالة إيجاد جواب لمعاناة المشتكين. لكن في الجزائر الغموض هو السائد، حتى أن عقيدا قال للمحامين أنه يجهل ماذا يفعلون في ثكنته، وكتب آخر أنه يمكن أن يكون هناك محتجزون من دون بطاقة تثبت هويتهم، ولا مذكرة اعتقال. أضف إلى ذلك التناقضات في التصريحات، فقسم الشرطة مثلا يؤكد أن محتجزا ما موجود في المختشد الفلاني، وإدارة

المحتشد تؤكد العكس، وهكذا. وتحتتم الرسالة بتأكيد المحامين بأنه بإمكانهما الاستسلام لليأس، مثلما استسلمت العشرات من عائلات المفقودين من كل الجزائر. لكن شرف المحاماة وشرف الرجولة، أصبح على المحك. لا يمكن التخلي عن الذين جاءوا إلينا بكل ثقة لأداء واجبنا المهني، وواجبنا الإنساني.⁴⁷

وفي عدد ديسمبر 1959، كتب (ألبرت بول لونتين - Albert-Paul Lentin) مقالا بعنوان «الجزائر في طريق مسدود - *L'Algérie dans l'impasse*» يعرض فيه فصلا جديدا من فصول القضية الجزائرية في دواليب الأمم المتحدة خلال الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في 1959.⁴⁸ وفي ظل استمرار حالة الانسداد المسيطرة على الحالة الجزائرية بحكم تواصل الحرب من جهة وطول طريق الحل السياسي الموعود من جهة أخرى. ومع أن الدورة اعتبرت فاشلة لعدم التوصل إلى أي نتيجة، فإن القضية الجزائرية كانت تسجل نقاطا مهمة في مسيرتها نحو الهدف المنشود. ويظهر ذلك في موقف الولايات المتحدة الأمريكية، التي طالما صوتت إلى جانب فرنسا، فسفيرها لدى الأمم المتحدة (هنري كبوت لوج - Lodge Henri Cabot)⁴⁹ امتنع عن التصويت على مشروع القرار. وفي رده على الكاتب الصحفي (ميري برومبيرجير - Merry Bromberger)، الذي أدعى أن جبهة التحرير هزمت نهائيا في الأمم المتحدة قال Lentin: "نهائيا؟ في الحقيقة أن معظم الوفود التي اختارت الامتناع، أو حتى الذين صوتوا ضد مقترح الكتلة الأفروآسيوية، لم يخفوا انتقاداتهم اتجاه الحرب في الجزائر، وأفهموا فرنسا بوضوح، بأنها تستفيد من سنة إضافية، يجب استغلالها لإحلال السلام، وإلا فإنهم سيلتحقون بالمعسكر المناهض للاستعمار في السنة القادمة."⁵⁰

وفي عدد فيفري 1961 أعادت المجلة نشر مقتطفات من التحقيق الذي كتبه (كلود إستييه - Claude Estier) المبعوث الخاص للجريدة (ليبراسيون - Libération)، و(فرانس أوبسيرفتور - France Observateur)، بعنوان «يوميّات أسبوع عاصمية - *journal d'une semaine*»⁵¹ سجل فيه، يوما بيوم، ما شاهده وما سمعه من أحداث خلال (الأسبوع الكبير) لشهر ديسمبر 1960 بالجزائر العاصمة، والذي امتد من الخميس 8 ديسمبر إلى الأربعاء 14 ديسمبر. وقد شهدت الجزائر خلال هذا الأسبوع أحداثا بمناسبة الزيارة التي يقوم بها رئيس الجمهورية (شارل ديغول - Charles de Gaulle)، الذي استقبله المستوطنون والجزائريون بالمظاهرات والمظاهرات المضادة. ففي يوم 9 ديسمبر نظم المستوطنون مظاهرات حاشدة حاملين لافتات كتب عليها شعارات أبرزها "الجزائر فرنسية". وقامت جبهة التحرير الوطني بتنظيم مظاهرات مضادة يوم 11 ديسمبر حملت فيها شعارات "الجزائر جزائرية". ولاستقصاء آراء الطرفين فيما يحدث، اقترب المبعوث الخاص من ضابط مكلف بالأمن وفتح معه حوار، فقال هذا الصابط: "الجزائر جزائرية، ماذا يعني ذلك؟ أن الاستعمار قد مات؟ نحن متفقون على

هذا. الجزائر الحديثة نصنعها كل يوم بنائها، تثقيفها، حمايتها. " فقال له المبعوث: "ألا تعتقد أن الجزائريين يرغبون بإمكانية القيام بذلك ذات يوم بأنفسهم. " فأجاب الضابط: "أرجوك! هذا ما تريد الجبهة أن تقنع الناس به. ولكنها لا تجد من يستمع إليها، لأن الناس يعرفون بأنه من دوننا ستكون النهاية..."⁵² وفي نفس السياق، ومن القصة، بدأ يصف ما يتعرض له الجزائريون من قمع وتقتيل، حيث تم الإعلان خلال ندوة صحفية نظمها «كو دو فريجاك» *Coup De Fréjac*، المكلف بمراقبة وكالات الأنباء وبرامج الإذاعة، عن مقتل 61 شخصا من بينهم 55 جزائريا.⁵³ وفي لقاء مع أحد المسؤولين السياسيين الجزائريين، لم يذكر اسمه، أكد هذا المسؤول عزم جبهة التحرير الوطني على مواصلة الكفاح لنيل الاستقلال مهما كان الطريق طويلا، حيث قال: "لقد مرت سنوات عديدة ونحن نقاتل من أجل الجمهورية الجزائرية. نحن الآن نعرف بأنها ستقوم. لكن المعركة لن تنتهي قريبا ولا يجب تبديد قوانا."⁵⁴ وفي آخر التحقيق الميداني يصل «Estier» إلى قناعة مفادها أن الجيش يسخر من نفسه عندما يدافع عن خرافة "الجزائر مدينة آمنة". ويواصل عناده في اعتبار أحداث الأسبوع مجرد أعمال لبعض المشاغبين القادمين من الخارج، في حين أن شعب بأكمله مل من المعاناة ومل من الصمت، وبدأ يصرخ معلنا إيمانه في وجود جزائر حرة ومستقلة. "الجمهورية الجزائرية ستوجد يوما ما" هذا ما قاله ديغول. ألم يفهم أن خلال الأيام الثلاثة المشهودة 10، 11، و12 ديسمبر 1960، قد جيء بالدليل للعالم كله على أنها موجودة؟⁵⁵

أما في عدد أبريل 1962 كتب «سارتر» مقالا بعنوان «المزبوضون - *Les Somnambules*»⁵⁶ وجاء هذا المقال بعد التوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار في 18 مارس 1962، يصف فيه حالة الغفلة والنوم المرضي الذي وقع فيه الفرنسيون حكومة وشعبا وأحزابا. ووجه نقدا لادعا للشعب الفرنسي الذين لم يتحرك بشكل فعال لدفع حكومتهم لوضع حد للحرب القذرة في الجزائر، وكأنه في غيبوبة تامة، وكان لا بد من سبع سنوات ليحصل وقف إطلاق النار. لكن الحصيلة كانت ثقيلة ومأساوية بالنسبة للجزائريين الذين وجدوا أنفسهم مجبرين أن يبدءوا من الصفر يقول: "لقد كانت فرنسا ولمدة سبع سنوات كلبا مسعورا يجر وراءه قدرا حديديا كان قد شد إلى ذنبه وهو كل يوم يزداد رعبا وهلعا نتيجة ذلك الضجيج المزعج المنبعث من ذلك القدر. ولا أحد اليوم يجهل أننا دمرنا، جوعنا، وأبدنا شعبا من الفقراء حتى يسقط على ركبتيه، لكنه بقي واقفا. لكن بأي ثمن! في الوقت الذي كانت فيه الوفود تنهي القضية [مفاوضات وقف إطلاق النار]، بقي مليونين وأربعمئة ألف جزائري في محتشدات الموت البطيء وقتلنا أكثر من مليون. الأرض هجرت، والدواوير دمرت بالقنابل وحتى المواشي التي كانت تمثل رأس المال الهزيل للفلاحين اختفت. بعد سبع سنوات، وجب على الجزائريين أن يبدءوا من الصفر: أولا الحصول على الأمن، ثم الصمود بكل قوة أمام حالة الفقر التي تسببنا فيها والتي ستكون هديتنا بمناسبة

القطيعة بيننا. نحن نعرف كل شيء نعرف ماذا فعلنا: في 1945، صرخ الباريسيون من الفرح لأنهم تم تخليصهم من معاناتهم؛ اليوم يشعرون بالارتياح الداخلي لأننا خلصناهم من جرائمهم - ليست الجرائم التي ارتكبتها، لأننا نعرف أنها لن تمحى بسرعة- وإنما الجرائم الأخرى التي يمكن أن نرتكبها.⁵⁷ وفي المقابل أثنى على صمود الشعب الجزائري الذي نجح في جر (ديغول) إلى طاولة المفاوضات وفرض وقف إطلاق النار يقول: "الحقيقة أن وقف إطلاق النار الذي نتعجل للإعلان عنه، (بلا غالب ولا مغلوب)، الشعب الجزائري هو من فرضه. وحده، بمقاومته الرائعة وبانضباطه. ولهذا السبب فإن هذا الاتفاق، [وقف إطلاق النار] أصبح انتصارا للجزائريين، والأحداث قد أثبتت ذلك، كنا متضامين، نحن الفرنسيون، مع هؤلاء الرجال الذين يكافحون ضد الاستعمار هناك [في الجزائر]، والفاشية هنا [في فرنسا]: شيء واحد ونفس الشيء.⁵⁸ ولم يخف (سارتر) مخاوفه من انزلاق الأوضاع وعودة العنف من جديد رغم التوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار. يقول: "التعبئة ليست الحرب ووقف إطلاق النار ليس السلم. في الجزائر، رجال مسلحون⁵⁹ يؤطرون السكان الأوروبيين؛ نعرف خطتهم وهدفهم: سيقذفون، بإثارتهم التي لا تتوقف، الجاليات الواحدة ضد الأخرى والمذابح تجبر الجيش الفرنسي على إطلاق النار على المسلمين، والحرب تشتعل مرة أخرى، ووقف إطلاق النار يتحول إلى مجرد قصاصة ورق. أكيد أن كل هذا لن يحدث إذا بقي الجيش وفيا. لكن هل يمكنه أن يبقى كذلك؟ وهل إذا بادر الأوروبيون بارتكاب مذبح، وكانت هذه الوسيلة الوحيدة لتوقيفهم، هل سيطلق النار على الأوروبيين المشاغبيين؟" وفي الأخير يُخير (سارتر) الفرنسيين بين أمرين: إما اللامبالاة الساذجة وعودة الحرب وبالتالي (صلان - Salan)⁶⁰ في السلطة، وإما وحدة العمل بلا تردد، والكفاح من أجل السلام وبالتالي (صلان) يُركن جانبا.⁶¹

أما في عدد ماي 1962، كتب (مرسيل بيجو - Marcel Péju) مقالا بعنوان «الثورة الجزائرية متواصلة» - *La révolution Algérienne continue*⁶² استعرض فيه التوجهات الثورية للجزائر بعد التوقيع على وقف إطلاق النار. ففي 25 مارس 1962، ترأس «أحمد بن بلة» اجتماعا لمقاتلي جيش التحرير الوطني بقاعدة بن مهيدي، وعرف الجميع بممثلي الحركات التحررية الإفريقية الذين أخذوا مكانا على المنصة إلى جانبه، وهم (ماريو دي أندراد - Mario De Andrade) من الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (M.P.L.A)، (بكارى دجيبيو - Bakary Djibo) و(آدم مايغا - Adam Maïga) من حزب (صواب - Sawaba) للنيجر و(نجاوي نيكاتور - Njawe Nicanor)، من اتحاد سكان الكامرون (U.P.C) و (نلسون مانديلا - Nelson Mandela) و(دافيد ريشا - David Resha) من (المؤتمر الوطني لجنوب إفريقيا). وهؤلاء يمثلون، ليس فقط الذين يحاربون القمع الاستعماري المباشر، وإنما أيضا الذين يواصلون الكفاح ضد الأنظمة الموالية للاستعمار في دول مستقلة شكليا. ومما قاله «بن بلة»

"لدينا مسؤوليات تتجاوز الحدود الجزائرية: مسؤوليات في المغرب وفي كل إفريقيا. يجب أن نبقي مجندينا لتحملها. إنني أحبي كل الإخوة الحاضرين هنا وخاصة إخواننا الأفارقة: أطلب منكم تحيتهم".⁶³ ومن جهة أخرى تحدث المقال عن الراج والخاسر في الحرب التي دامت سبع سنوات، وحلل بعض مضامين اتفاقيات إيفيان وتأثيراتها على طرفي النزاع، فرنسا وجبهة التحرير الوطني: "تمثل اتفاقيات إيفيان بالنسبة لجبهة التحرير الوطني، انتصارا غير مسبوق في تاريخ الحركات الثورية. حفنة من الرجال، الذين، في الفاتح من نوفمبر 1954، قرروا الحصول، باستخدام السلاح، على الاستقلال الذي ولا حكومة، ولا حزب فرنسي كان مستعدا لقبول الفكرة، في حين أن شعب بأكمله عرف نفسه فيها وعرف على نفسه بها. منذ سبع سنوات ونصف، ثم فعلت الحكومة الفرنسية كل شيء لتفادي الوصول إلى هنا [التفاوض حول الاستقلال]. «غي مولي» قبل «بورجيس مونوري»، «ديغول» بعد «فيليكس غيار»، تباعا حاولوا سحق جبهة التحرير الوطني عسكريا، ووضعوا لها منافسا سياسيا يتمثل في القوة الثالثة وحاولوا تحييده حول طاولة مستديرة أو حتى تحريضهم ضد بعضهم البعض".⁶⁴

من كل ما سبق يتضح أن مجلة "Les Temps Modernes" لم تكن تتناول الحرب في الجزائر باعتبارها ردة فعل على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السيئة للجزائريين، كما كانت تصوره الحكومات الفرنسية المتعاقبة منذ 1954، بل كانت تعرضها على أنها مسألة استعمارية تعبر عن رغبة شعب بأكمله في الانعتاق وتسيير شؤونه بنفسه وعلى أرضه. وهذه المواقف الجريئة جلبت لـ(سارتر) مدير المجلة عداوة اليمين المتطرف وأنصار "الجزائر فرنسية" في فرنسا والجزائر، وكان أيضا ضحية إرهاب منظمة الجيش السري (l'O.A.S). ففي مظاهرة نظمها حركات المحاربين القدامى في أكتوبر 1960، رفعت لافتة كتب عليها "اطلقوا النار على سارتر" **Fusillez Sartre !**.⁶⁵ ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تم تدمير شقته الكائنة بشارع بونايرت، رقم 24، بقنبلة البلاستيكية مرتين في 19 جويلية 1961، و 27 جانفي 1962. يقول «فرانسيس جانسون - Francis Jeanson» "استقر سارتر في الطابق الرابع الكائن بشارع (بونايرت)، رقم 24. وبقي هناك إلى غاية عام 1960، إلى اللحظة التي حاولت فيها الحركة السرية المسلحة (l'OAS) أن تعصف به نتيجة لمواقفه الداعمة لاستقلال الجزائر والمؤيدة لجبهة التحرير الوطني".⁶⁶ وحذا في الأخير لو أن جميع المقالات والافتتاحيات والتحقيقات التي نشرتها المجلة عن الجزائر بين 1954 و 1962 يتم جمعها وترجمتها ثم نشرها في كتاب مستقل ليستفيد منه الدارسون والباحثون، لأنها تعبر بحق عن الضمير الإنساني الحي المدافع عن الكرامة الإنسانية والمناهض للغطرسة العمياء للاستعمار.

الهوامش:

¹ - <http://www.fabula.org/actualites/les-temps-modernes-notre-sartre-12315.php> le jeudi 22 Aout 2013 à 12h08mn.

² - Mathieu (Anne), *Jean-Paul Sartre et la guerre d'Algérie, un engagement détermine contre le colonialisme*, in, Le Monde diplomatique, novembre 2004, p 30.

³ - Editorial, *Refus d'obéissance*, in, Les Temps Modernes, n° 118, octobre 1955, p 385.

⁴ - تم إدراج ملف الجزائر للدراسة في الهيئة الأومية باقتراح من الحركة الأفروآسيوية باعتباره مشكل استعماري حقيقي لابد من طرحه وإيجاد الحلول له.

⁵ - Ibid, p 386.

⁶ - فرحات (جمال)، السياسة الأمريكية في الجزائر، نشأتها- تطورها- وآثارها، دار الريحانة للكتاب، الجزائر، 2006، ص 160. لإثبات سيادته على الجزائر، ارتكز الجانب الفرنسي على التصور مفاده بأن فرنسا ضمت منطقة (البريطاني - la Bretagne) في 1491، وضمت (الألزاس - l'Alsace) في 1648، وضمت جزيرة (كورسيكا - la Corsica) في 1769، ومن بعدها منطقة (الصفافو - la Savoie)، ثم أخيرا ضمت ما يسمى (أراضي ما وراء البحار - les terre Ôutre mers)، إذا لم تكون الجزائر أيضا قطعة أخرى ضمن قسيفساء الإمبراطورية الفرنسية؟

⁷ - Ibid, pp 385-386.

⁸ - Cohen (Jean) et Sahli (Mohamed Cherif), *L'Algérie n'est pas la France*, in Les Temps Modernes, n° 119, novembre 1955, p 577-579.

⁹ - Cohen (Jean), *Colonialisme et Racisme en Algérie*, in "Les Temps Modernes", pp 580-590.

¹⁰ - Sahli (Mohamed-Chérif), *De l'«Assimilation» à l'«intégration»: une mystification politique*, in "Les Temps Modernes", pp 591-607.

¹¹ - Cohen (Jean) et Sahli (Mohamed Cherif), *L'Algérie n'est pas la France*, ibid p 577.

¹² - Ibid, p 578.

¹³ - Ibid

¹⁴ - في بداية الثورة كانت المجلة تدافع عن الاستقلال الذاتي لبلدان شمال إفريقيا.

¹⁵ - Cohen (Jean), *Colonialisme et Racisme en Algérie*, ibid, p 581.

¹⁶ - «الجلابة» هي عباءة خاصة بالرجال مصنوعة من الصوف أو الوبر. يرتديها سكان شمال إفريقيا لمواجهة البرد القارس في الشتاء، خاصة في المناطق الجبلية.

¹⁷ - Ibid, p 582.

¹⁸ - Ibid, p589.

¹⁹ - Sahli (Mohamed-Chérif), *De l'«Assimilation» à l'«intégration»: une mystification politique*, op cit p 591.

²⁰ - Ibid, p 592.

²¹ - Ibid, p 595.

22 - قانون «سناتوس كونسيلت»، صدر في 22 أبريل 1863 ويقضي بتمليك الجزائريين الأراضي التي تحت أيديهم سواء كانت في الأصل ملكا شخصيا لهم أو مشاعة بين الأعراش، لكن فيما يتعلق بالتجنس فالحصول عليها ليس آليا وإنما تكون بعد استوفاء مجموعة من الشروط أهمها التخلي عن الانتماء العربي الإسلامي للجزائريين.

23 - «قانون كريميو» صدر في 24 أكتوبر 1870، سمي بهذا الاسم نسبة إلى (أدولف كريميو - Adolphe Cremieux)، يهودي فرنسي كان يشغل حينذاك منصب وزير العدل، وينص القانون على منح الجنسية الفرنسية لليهود الجزائري، البالغ عددهم 38000 شخص، مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية وعقيدتهم الدينية. كان الهدف منه زيادة عدد الفرنسيين في الجزائر من جهة، واستعمالهم كوسيلة لإخضاع الجزائريين بحكم درايتهم بلغة أهالي البلاد وتقاليدهم وذهنياتهم، فهم بالقانون المذكور "طابور خامس" للإدارة الاستعمارية، وصفقة سياسية فرنسية يهودية ذات أغراض استعمارية.

24 - يذكر أن عدد الجزائريين الذين تجنسوا لم يكن كبيرا، إذ لم يتجاوز عددهم 2500 شخص وذلك بين 1866-1934.

25 - Editorial, *Pouvoirs «Spéciaux»*, in "Les Temps Modernes", n°123, Mars-Avril 1956, pp 1345-1353.

26 - Ibid, p 1349.

27 - بدأ «سارتر» يلتفت إلى الوضع في الجزائر بعد التقائه ومخاضاته الوفد الجزائري في هلسنكي عاصمة فنلندا بمناسبة انعقاد المؤتمر العالمي للسلام في الفترة الممتدة من 22 إلى 29 جوان 1955، تحت إشراف «الحركة العالمية للسلام - Mouvement Mondial de la paix» الذي دعا المجلس العالمي للسلام إلى البدء في حملة لفتح مفاوضات في الجزائر. وأشار، باسم البعثة الجزائرية، أن الجزائر تعيش تحت نظام استعماري، وأن الوضع السائد في ظل هذا النظام، لا يمكن اختصاره في المشكل الاقتصادي والاجتماعي، وإنما هو أيضا مشكلا سياسيا وسيبقى كذلك، ومن العبث تجاهله بالاستناد إلى القوة.

28 - الجهة التي دعت إلى هذا المؤتمر هي (لجنة العمل ضد مواصلة الحرب في شمال إفريقيا - Le comité d'action contre la poursuite de la guerre en Afrique du Nord) التي تأسست يوم السبت 5 نوفمبر 1955 من طرف مجموعة من المثقفين وهم: (روبيرت أنتيلم - Robert Antelme)، (ديوني مسكولو - Dionys Mascolo)، (لويس ربي دي فوري - Louis René Des Forêts) و(إدغار مورين - Edgar Morin)، خلال المؤتمر الذي التأم في (قاعة الجنائن) salle des Horticulteurs بباريس، برئاسة «جان كاسو» Jean Cassou. وتم التوقيع على نداء التزام فيه المشاركون في المؤتمر بالتحرك بكل الأشكال وفي كل المجالات المتاحة، والتي يرونها تريح ضمائرهم، لوضع حد للحرب. وفيما يتعلق بمسألة الشعب الجزائري طالب النداء، قبل كل شيء، بوقف القمع ونبذ التمييز العنصري وفتح مفاوضات.

29 - Sartre (Jean-Paul), *Le colonialisme est un système*, in "Les Temps Modernes", n° 123, p 1371.

30 - Ibid, p 1386.

31 - Editorial Des "intellectuels dépravés" vous parlent, in "Les Temps Modernes", n° 125, juin 1956, pp 1729-1732.

32 - Ibid, p 1731.

33 - Ibid, p 1732.

34 - Sartre (Jean-Paul), «*Vous êtes formidables*», Les Temps Modernes, n° 135, mai 1957, in Situations V, colonialisme et néo-colonialisme, Paris, Éditions Gallimard, 1964, p 57.

- ³⁵ - (جاك بيشو _ Jacques Pucheu) جندي فرنسي خدم في القوات الفرنسية في الجزائر من أبريل 1956 إلى أبريل 1957، ضمن فرقة صف B 2-54، في كل من منطقة (بولرمان) بخنشلة، من أبريل إلى ماي 1956، ثم في (بسكرة) من جوان إلى أكتوبر 1956، وأخيرا في (مناعة) بمنطقة (أريس) من أكتوبر 1956 إلى أبريل 1957.
- ³⁶ - Pucheu (Jacques), (*Un an dans les Aurès*), Les Temps Modernes, n° 139, septembre 1957, pp 433-447.
- ³⁷ - Ibid, p 442.
- ³⁸ - Sartre (Jean-Paul), (*Nous sommes tous des assassins*), Les Temps Modernes, n° 1958, mars 1958, in Situations V, colonialisme et néo-colonialisme, Paris, Éditions Gallimard, 1964, pp 68-71.
- ³⁹ - (فرناند إفتون - Fernand Yveton) هو مناضل في المنظمة العسكرية المعروفة باسم (المحاربين من أجل الحرية - Les combattons de le liberté)، التابعة في الأصل للحزب الشيوعي الجزائري، والتي اندمجت في جبهة التحرير الوطني.
- ⁴⁰ - (جاكلين قروج - Jacqueline Guerroudj)، ولدت وعاشت في فرنسا إلى سنة 1948، حيث انتقلت للعيش في الجزائر، كمدرسة في مدينة (شتوان)، (Négrier) سابقا وفي (عين فز)، قرية صغيرة قرب تلمسان، وهناك اطلعت على البؤس في الأرياف الجزائرية. وتعرفت على «جيلالي قروج»، وهو مناضل في الحزب الشيوعي الجزائري ومسؤول عن المنظمة العسكرية التابعة للحزب الشيوعي والمعروفة باسم (المحاربين من أجل الحرية - Les combattons de le liberté)، وتزوجت به.
- ⁴¹ - Daniele (Djamila Amrane-Minne), Des femmes dans la guerre d'Algérie, preface de Michèl Perrot, Alger, Éditions Dis. Ibn Khaldoun (EDIK), 2004, p 181.
- ⁴² - شنت فرنسا الهجوم على القرية التونسية تطبيقا لقانون سمته (حق المتابعة) ويسمح لها بملاحقة المجاهدين الجزائريين في أراضي الدول المجاورة للجزائر. وكانت تونس عند حدوث العدوان دولة مستقلة وعضو في الأمم المتحدة، وبذلك تورطت فرنسا في مشاكل حدودية مع دول الجوار مما أعطى النزاع بعدا دوليا.
- ⁴³ - Sartre (Jean-Paul), *Nous sommes tous des assassins*, op cit, p 70.
- ⁴⁴ - Ibid, p 71.
- ⁴⁵ - Vergès (Jacques) et Zavrian (Michel), (*Lettre au président de la croix rouge internationale*), Les Temps Modernes, «Le cahier vert des disparitions en Algérie», n° 163, pp 475-532.
- ⁴⁶ - Ibid, p 478.
- ⁴⁷ - Ibid, p 478.
- ⁴⁸ - Albert-Claude (Lentin), «*l'Algérie dans l'impasse*», in Les Temps Modernes, n° 166, décembre 1959, pp 961-977.
- ⁴⁹ - أصبح «لوج» سفيرا للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة في 1953، بعد تعيينه من قبل الرئيس الأمريكي آنذاك «دويت أيزنهاور».
- ⁵⁰ - Ibid, p 962.
- ⁵¹ - Estier (Claude), (*journal d'une semaine Algéroise*), in (*Les temps Modernes*), n°178, février 1961, pp 916-927.
- ⁵² - Ibid, pp 920-921.
- ⁵³ - Ibid, p 922.

- 54 - Ibid, p 926.
- 55 - Ibid, p 927.
- 56 - Sartre (Jean-Paul), «Les somnambules», in Les Temps Modernes, n° 191, Avril 1962, pp 1397-1401.
- المرويضون (Les somnambules) هم الأشخاص الذين يمشون وهم في حالة نوم، من دون وعي بما يحدث حولهم.
- 57 - Ibid, pp 1397-1398.
- 58 - Ibid, p 1399.
- 59 - يقصد بهم الرجال المنتمون إلى منظمة الجيش السري والمعروفة اختصارا (l'O.A.S)، وهي منظمة إرهابية اعتمدت العنف الدموي لعرقلة مسار المفاوضات بين الحكومة الفرنسية والحكومة الجزائرية المؤقتة،
- 60 - (رؤول صلان - Rahoul Salan) (1899 - 1984)، جنرال فرنسي، شارك في التمرد الذي قام به المستوطنون في الجزائر في 13 ماي 1958، ومحاولة انقلاب الجنرالات على الرئيس «ديغول» في 1961، وهو قائد المنظمة العسكرية السرية الإرهابية المعروفة اختصارا (لواس) l'O.A.S. التي كانت تكافح من أجل الحفاظ على الجزائر فرنسية. حكم عليه بالسجن مدى الحياة، ثم أطلق سراحه في 1968، وأعيد له الاعتبار.
- 61 - Ibid, p 1401.
- 62 - Péju (Marcel), «La révolution algérienne continue», in Les Temps Modernes, n° 192, mai 1962, pp 1631-1642.
- 63 - Ibid, p 1631.
- 64 - Ibid, p 1632.
- 65 - Burnier (Michel- Antoine), Les existentialistes et la politique, collection Idées, Paris, Gallimard, 1966, pp 140-141.
- 66 - Jeanson (Francis), Sartre dans sa vie, collection Biographie, Paris, le Seuil, 1974, p 166.